بحوث ودراسات

ملامح من فكرة القانون الطبيعي في حضارة العراق القديم

الدكتور
صلاح حسن مطرود(*)

في الفقه القانوني يدرس القانون الطبيعي ضمن فلسفة القانون او النظريات القانونية شانه شأن ان نظرية التضامن الاجتماعي والمدرسة التاريخية التاريخية والاخرى والافتراض الاساسي التي تبني علية القانون الطبيعي هو انه ((منذ زمن بعيد والانسان يستطلع الى العدل، فاخذ ينشب اظفاره في القانون القائم ويهيب بالمشرع ان ينشا قانوناً جديداً، ولا غرابة في ذلك فعند كل انسان امل عريض مابوح يصور له ان هناك قانونا مثاليا كاملا مفيدا يجب ان تعتمد عليه الإنسانية ويستقر فوقه بناء المجتمع.. فذهب الكثير من المفكرين في مختلف العصور الى ان القانون الذي وضعتة الدولة او فرضتة يوجد هناك قانونا مثاليا عقليا مطلقا يسمو فوق القانون الوضعي، هذا ماهو يسمى القانون الطبيعي(١).

وبمقتضى ذلك اتجهت ارائهم الى فكرة وجود قانون اعلى من القوانين الوضعية، قانون ثابت ابدا صالح لكل زمان ومكان لانه يصدر عن طبيعة الاشياء، تلك الفكرة ببساطة نجد تعبيرها عن نزعة الانسان الى الكمال، غير أن هذا المذهب وان احتفظ بجوهر تلك الفكرة ((القانون الطبيعي)) على اختلاف العصور، الا ان مضمونها لم يثبت على حال واحده فتناولتة يد التعديل والتبديل(٢).

بيد ان الزعم الشائع وشيوعة الخاطئ ان فكرته قد وجدت الفلسفة الاغريقية مثلا عند ارسطو وافلاطون والرواقية وبعض المدارس الفلسفية لديهم، كما وجدت في الفقة الروماني، وفصلها الفقة المدرسي في القرون الوسطى تفصيلا واسعا واعطاها لونا الا هوتيا فصور القانون الطبيعي بصورة القانون الالهي ((القديس توماس الاكويني)) بشكل خاص ثم اخذت هذه الفكرة شكلها النهائي على يد جروشيوس، وقد استهوت مفكري ذلك العصر فاخذت تسير هذه الفكرة في طريقها ((المظفر)) حتى عمت العالم الفكري في اوربا وفي غيرها من الدول غير الاوربية(٣).

وفي ضوء هذه الاعتبارات ذهب البعض الى الاعتقاد الخطأ ان

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

الفكرة الاصلية لهذا القانون هي من تراث الفكر اليوناني[٤]. في حين ذهب البعض الى اعتبار مدرسة القانون الطبيعي في احد المصادر الفكرية للمذهب الفردي[٥].

وقد حفزتنا هذه الاتجاهات الفكرية الى ازالة الالتباس العلمي والتناقض الواضح في دراسة ماهية القانون الطبيعي وما قدمة النظام الاجتماعي للجماعات البشرية اينما وجدت زمانا ومكاناوبالذات ما وجدناه من ملامح لفكرة هذا القانون في حضارة العراق القديم. وقد وجدت من المناسب ان اقسم الدراسة الى المطالب ألاتية:

المطلب الاول: في ظبط وتحديد المفاهيم

من الملاحظ ان الاتفاق الشائع هو ان العقل او الحياة العقلانية هي الكاشفة عن مضامين وجوهر فكرة القانون الطبيعي، ولذلك جاءت المحددات الاصطلاحية او اللغوية له تحمل اتجاهات عديدة ناخذ منها الاتي[٦]:

أ.انه قانون العقل او قانون الاخلاق

ب.انه قانون الناس الذين يعيشون في حالة الطبيعة

ج.انه قانون عالمي معبر عن مبادئ الحرية والانصاف والعدالة

د.ينظم مبادئ قانون الطبيعي وضع حالة الطبيعة بما يتعلق بالعبودية والملكية

وكذلك جاءت له مفاهيم في الموسوعات لاتبتعد كثيرا عن تلك المفاهيم ناخذ منها الاتي[٧].

١) القانون الطبيعي كمحصلة الانسانية، بيد ان الطبيعة الانسانية ككل هي واحدة،على الرغم من اجزائها المتشعبة، فهو تعبير عن الوحدة البشرية ككل، ولذلك يوجد مبدأ او قاعدة سلوك واحد للقانون الطبيعي ومن ضمن هذه القاعدة توجد قواعد سلوك عنها للقانون الطبيعي.

٢) قاعدة سلوك مفروضة وموروثة من طبيعة الانسان ومكتشفة بالعقل فقط

٣) انتظام او اتساق الوجود في الظاهرة الطبيعية ذاتها

٤) نظام للافكار والحق والعدالة وان تكون مشتركة لعموم البشر مشتقة من الطبيعة اكثر مما هي مشتقة من القواعد التقليدية الوضعية الاجتماعية.

وبمقتضى تلك المفاهيم نستطيع القول ان اساس فكرة القانون الطبيعي تسوغ على معنيين، اولهما ان مقتضى العدل هو تنظيم العلاقات الاجتماعية على اساس المساواة لايجابي احد ولايظلم احد بل يعطي كل ذي حق حقة، والثاني يسبغ علية الغاية من القانون هو تحقيق العدل، ولما كان القانون الذي يحيد على هذه الغاية يعد قانونا ظالما، فلا جرم ان الا يعد قانونا بالمعنى الصحيح الا قانون العادل. وبموجب ذلك يمكن القول ان غالبية النظريات التي قيلت في القانون الطبيعي هي ان فكرته

تقوم على قاعدة اساسيه للحياة في المجتمع وتعتمد اساسا على حاجات الانسان ككائن عاقل،ولم تكن قائمة على اساس الرغبات الاعتباطية التعسفية للحاكم))[٨] وبموجب ذلك يمكن الاعتقاد ان الفلسفيتين القانونيه"الحقوقيه"والسياسيه ليست سوى القانون الطبيعي وقد كتبت بحرف كبير"[٩].

وفي هذا البعد سبق وان كتب زرادشت في كتابه تفسير الحكمة ((ان فهمنا لاخوتنا الانسانيه يمر بالعدالة والتعاون والايمان والسعي وراء الكمال،وهي محاوله منا لمعرفة الله))[١٠].

وبالاتجاه ذاتعه قال بوذا ((اذهبوا الى كل بقاع الارض ولقنوا الجميع هذا الدرس اكدوا لهم ان الفقراء والضعفاء، الوضعاء والاغنياء وعلية القوم كلهم سواء))[١١] وهو ذاته قد قال لما اقبل ولده ليطلب ميراثه اجابة بوذا((يا بني جميل منك ان تطلب ميراثك فوذا هو ذا الميراث)) والتفت بوذا الى احد تلاميذه وقال ((سلم ولدي عبائته وادخله معنا عضوا في جماعة الاخره التي تؤاخي كل حي)). حيث ادعى امام ولده انه اكتشف قانونا طبيعيا جلب لنفسه السعاده وقد يجلب السعاده العظمى للجميع وهذا هو قانون المحبة))[١٢]. واوصاه ((فلتكن افكارك هي كل الافكار الحانيه على شتى صور الحياة، حب شامل يضم بين جنبيه الكون باكمله،حب لاتشوبه شائبه،ولا تشوه جماله الكراهيه))[١٣].

نخلص القول من تلك المعاني والمفاهيم وضبطها ان الحقوق الانسانية هي اعطت القانون الطبيعي قوته الهائلة فترادفت المعاني العديده له_العقل والعقلانية،المحبة الحكمة، وحدة الحياة العالمية"قوانين الطبيعية، رب الطبيعة،قانون الاخلاق، الايمان المثال المتحدي في الحياة وفي المجتمع–المساواة بين الامم وهكذا يكون بين جنباتة المنطق، الرفاه، الانسجام.

ونود التنويه هنا اننا نذكر ذلك من غير ان نتطرق الى البعد العام لهذا القانون في الرسالات السماوية ومنها بشكل خاص الاسلام، مما يتطلب دراسة خاصة فقهية وفكرية وقانونية.بل سعينا هو التركيز على ان القانون بمنحنا الفكرة المركزية على انه كمبدأ اعلى يسبغ على القانون الوضعي احكامة ومبادئة لسننه وقواعده. وهكذا يقودنا الى القول هل عرف العراقيون القدماء ملامح ها القانون واخذوا به من عدمه وهذا ما سيكون مدار المطلب الثاني.

المطلب الثاني: ملامح فكرة القانون الطبيعي لدى العراقيين القدماء

لعل من بداهة القول ان نشير الى بعض الالتباسات العلمية التاريخية في الدراسات القانونية التي تخص العراق القديم وناتي على ذكر ذات العلاقات بمادة الموضوع وعلى النحو الاتي:

١- اعتقد البعض ان القوانين القديمة ومنها العراقية تمتاز في خلوها من نظرية عامة في القانون، والنقص الواضح في وضع قواعد قانونية عامة لان احكامها تميزت في كونها جزئية، تنظم حالات محددة تحديدا دقيقا، وذلك لانها اهتمت بالفروع والحلول الجزئية،فمن النادر انها تحتوي على مبادئ واصول عامة ويرجع ذلك الى ان الفقة لم يقم بدور فعال في شرح وعرض التقاليد القانونية قبل صدور هذه المدونات لان العراقيين القدماء اهتموا بالقضايا العلمية اكثر من اهتمامهم بالقضايا النظرية(١٤). وبما ان فكرة القانون الطبيعي تدرس ضمن فلسفة او النظريات القانونية فان هذا السبب يعني او ينتج عنه انعدام وجودها في الفكر القانوني او السايسي في العراق القديم، وهذه المقولة تحمل جزء من الحقائق التاريخية ولم تكن مسلمة بحد ذاتها.

٢- وتاسيا على ذلك يبدا معظم الدارسين دراسة القانون الطبيعي من حضارة اليونان ونحن نرى وعلى الرغم من التميز الذي يسجل لتلك الحضارة في ميدان النشاط العقلي وروافدة المتنوعة بيد ان افكار وجود فكر قانوني وسياسي للحضارات القديمة لايقوم على اساي علمي وان دراسة بتلك الافكار او النظريات ابتداء من الحضارة اليونانية يمثل اعتقالا للحقائق التاريخية ويقوم على استعلاء حضاري ادى بعض مفكريهم وتاثير مفكرينا بفعل الاحتكاك الدراسي بهم وتبني ارائهم يمثل خطأ علميا.

٣- اتضح لدينا من خلال المصادر التي توفرت لهذا البحث، الخاصة بالفكر السياسي القديم ((الاسطوري)) في العراق وكذلك مصادر القوانين سواء المدونه منها او العرفية، قد امدتنا بانطباعا يمكن القول عنه، انه هنالك نوع واضحا من الميول وهي ميول اصلية حقا بحيث قادت العقل في ماضي البشرية السحيق الى ((ان ندرك شيا فشيا التشريعات التي عرفها الجنس البشري بصورة محدده جدا عامة جدا وذلك منذ نشوء اقدم المجتمعات البشرية))(١٥).

وبهذا يشير ول ديورانت ((ان الدلتا الحقيقية للانهار التي تجري في ارض الجزيرة مابين النهرين)) هي التي شهدت اول مناظر المسرحية التاريخية للمدينة الانسانية فيما نعلم))(١٦) وهو ذات يشير بقوله ((ان قضيتنا تبدأ بالشر، لا لانه اسيا كانت مسرحا لاقدم مدينة معروفة لنا فحسب، بل كذلك لان تلك المدنيات كونت البطانة والاساس للثقافة اليونانية والرومانية... فسيدهشنا ان نعلم كم مخترعا من الزم مخترعاتنا، وكم من نظامنا الاقتصادي والسياسي وما لدينا من علوم وادآب، وما لنا من فلسفة ودين يرتد الى مصر والشرق. وفي هذه اللحظة التاريخية، حيث تسرع السيادة الاوروبية نحو

الانهيار، وحيث تنتعش اسيا بما يبعث في الحياة، في هذه اللحظة نجد من التعصب الاقليمي الذي ساد ثقافتنا التقليدية حين نقول لم يصبح للفرد وجود واقعي متميز من وجود مجموعته الا بعد ان ظهرت الكلكية الخاصة التي هيات له سلطانا اقتصاديا، وبعد ظهرت الدولة التي اعترفت له بوجود قانوني وحقوق محددة[١٧].

واذ كان من الصحيح اعتبار الحضارة الاغريقية هي منطلق الحضارة الاوروبية والغربية وهي حضارة مستقلة ومتميزة عن الحضارات الاخرى من وجهة النظر السائدة لدى مفكرين الغرب ومن تأثر بهم خارج بياتهم، فمن الصحيح ايضا التاكيد ان النظرة الصائبة هي التي تنطوي على نظرة العامة والشاملة لتاريخ الانسانية جمعاء، وتاخذ الحضارة الاغريقية كجزء منها باعتبارها حلقة متصلة ما بين الحضارات القديمة السابقة عليها والحضارات اللاحقة كالحضارة الرومانية ثم الغربية، ((فقد نقلت شعوب الشرق لليونان في جميع ميادين المعرفة قد رات من المعطيات والقواعد والاصول المفيدة لحياة كل يوم، لقد وجدت في الحضارة الشرقية القديمة ممالك ونظم وحكم وتشريعات، ولا يمكن ان تحقق ذلك مالم يتاملوا في مصادر السلطان وطبيعة القانون ووظائف الحكومة))[١٨].

٤- وفي ميدان تاريخ العراق القديم يمكن القول ضمن هذا الاتجاة في وصف البيئة الاجتماعية والسياسية والقانونية في ان ((المجتمع العراقي القديم كان على درجة كبيرة من التعقيد والتنظيم وان القوانيين التي طبقت كان تفوق في بعض مبادئها واحكامها العديد من المجتمعات المتطورة المعروفة انذاك كالمجتمع اليوناني والروماني[١٩]، وهكذا تطورت الحياة اليومية وتعقدت وتشابكت علاقة الافراد مع بعضهم البعض واستقرت العادات والتقاليد وعدت اعرافا يسير عليها افراد المجتمع وما لبثت ان تبلورت في قوانين مدونة، وهكذا حددت تلك القوانيين علاقات الافراد بعضهم مع البعض الاخر، وثبتت حقوقهم ووجباتهم والتزاماتهم كلا اتجاه الاخر واتجاه السلطة))[٢٠].

وفي ضوء الاعتبارات والمعطيات المذكورة نجد من المناسب الكشف عن حقيقة اخذ العراقيين القدماء بفكرة القوانون الطبيعي من خلال استقصاء بعض مضامين الفكر السياسي العراقي القديم، وكذلك الاشارة الى بعض مضامين المدونات للقوانيين العراقية القديمة حيث تداخلت مادتها وموضوعها وكأن لهما غاية واحدة وعلى النحو الاتي:

اولا: الفكر السياسي القديم:

ساد التفكير الاسطوري في العراق القديم بشكل واضح فقد كان النشاط السطوري وهو نوع من

النشاط الذهني الناتج عن استجابات لواقع معاش. فالتفكير الاسطوري اوالاسطورة ذاتها كانت تعبر عن واقع ملموس وفق تصور وخيال مفترض وان كان تكنفه من الغموض والابهام الشيئ الكثير،الا انه يبحث عن المشكلة وحلها(٢١).

وقد حفز ذلك الانسان العراقي القديم الى استخدام تركيب فكري اسطوري قادر على السيطرة الجمعية ((الذي ساهم في انتاج وترسيخ ذلك النظام الذي ابتدع التسلسل الرتبوي والتاريخي والتدريجي، وبفعله ساعد باختصار على ديمومة النظام داخل تلك الجماعات القديمة))(٢٢).

ووفق هذا التصور والخيال الاسطوري ومبتدعاتها الذهنية ترائي للفرد وجود سفرين اساسين متلاحمين هي السلطة والعدالة، فبدون الاعتراف بذلك لن يكون هناك مجتمع منظم(٢٣).

وهناك ادلة كثير في هذا الاتجاة ناخذ منها على سبيل المثال والتاكيد وليس الحصر تلك النصوص التي تشير الى وضائف الملك باقامة العدل وتوطيد الامن وحماية الضعفاء وتامين الازدهار للشعبه. فتاخذ النص البابلي الذي يصف الملك نبوخذ نصر(٢٤).

نبوخذ نصر النبيل التقي
شمس بلاده الذي يجلب الرخاء لشعبه
ملك الحق الذي يحكم بالعدل

فنجد في هذه المقاطع الكلمات، الحق، العدل، التقي، الحكيم، القضاء. وهي مفردات ومعاني وثيقة الصلة بلمفاهيم التي تحملها المبادئ، العامة للقانون الطبيعي كما ذكرت في ضبط وتحديد المفاهيم.

بالاضافة الى ما تقدم وجدنا ان هناك نصوص من الامبراطورية الوسطى توصي الحاكم بالقول ((لاتكن شريرا، فالرفق فضيلة، اجعل نصيبك باقيا بحب الناس لك، عندئذ يمجد الاله مكافئة لك)) ونصر اخر ((تلقى اخلاق المرء العادل القلب قبولا احسن من فاعل الشر))(٢٥).

وهل في هذه المعاني مايستحق اثارة السؤال بشان ماورد في النصيحة بعدم الشرور وان في ذاك يحمل احدى المعاني العامة للقانون الطبيعي الذي يذهب الى عدم الاتباع الاعتباطية (العشوائية) في سلوك الحاكم، وان النص يلتقي بل يوصل نصيحة بوذا لولده في القانون المحبة الذي يدعي انه قد اكتشفة.

كما يمكن ان نشير الى انه قد كان البابليون يستخدمون خاصه لفظتين يمكن ان لتنسبها الى معنى العداله في الوقت الحاضر وهما ((كيتو وميشارو)) فكان يطيب لهم سردهما معا وحسب هذا الترتيب للكلمتين كانت اللفظه الثانيه تكمل وتغطي الاولى (كيتو) وكان معناها اللغوي (كانو-ثبت-رسخ) وتذكر بشيء راسخ ثابت وتشير الى مايستمد رسوخه ومطابقته للقانون بغض النظر عن كونه ليس مدونا عرفيا(٢٦). واذا اريد ترجمتها على وجه الدقه تعني النزاهه والعدالة. اما (ميشارو)

وهي لفظه مستمده من اشيروا التي تعني ((مشى باستقامه في خطه الخاص بانتظام)) ويمكن ان نفهمها حسب السياقات الداله على معناها ((النظام الحق-الحسن)) لكل شيء وضع في مكانه وحسب خطه أي حسب طبيعته ودوره،كما يمكن فهمها كنموذج من نشاط وسلوك قانوني ينسب الى كل كائن حي(٢٧).

وتمنحنا هذه الاتجاهات الفكريه ان جميع ضرورات الحياة عامه ام فردية كانت تعبر عن التزامات الحق العام، وكان من الصعب حقا ان يخالف المرء واحده منها في كل خطوه(٢٨).

لذلك فان حياتهم كانت تتكيف وفقا للغايه الطبيعيه في عاداتهم الاعتياديه في التفكير والشعور والحياة،وكانت متطابقه ومندمجه بالعالم العلوي في اصولها ونموها حسب الزمان ومنعطفاته(٢٩). واننا نجد في هذا تطابق لاصول الفلسفه الرواقيه في احد ابعادها لمفهوم القانون الطبيعي ((عش وفقا للطبيعة ومنسجماً معها)).

وفي هذا السياق يشير الدكتور الطعان ان الفكر السياسي في العراق القديم قد جعل من واجب السلطه السياسية (صاحبه القانون) توفير الخير الاجتماعي للافراد الشعب وذلك عن طريق ضمان ورفاهية حياته الماديه والمعنويه وتحمل عبأ خطاياهم بالاضافه الى تحقيق العداله التي يتطلعون اليها وان سيادة الامن كانت قد وفرت في العراق القديم شعورا بالطمأنينه والاستقرار النفسي(٣٠).

وفي هذه البيئة، كان الانسان ايا كان موقعه ينظم في هذا الاطار الفكري الاسطوري لمور حياته بحيث ينسجم مع الطبيعه فهو يسعى الى البحث عن فرضية ميتافيزيقيه توضح فيها حاجته الاولى الى العمل مع الطبيعه(٣١)، حيث ذهب الملوك الى تاكيد الاشارة التي جاء بها قول الدكتور الطعان، وعلى سبيل المثال كان الملك في بابل يبدا حكمة في رأس السنة الجديدة لان السنة الجديدة تعني بداية الخير والتفاؤل وكلما شهد معبدا جديدا افتتح في ذاك الموعد دون غيره(٣٢)، لان الالهة وحسب هذا الاعتقاد كانت تطمح الى ان تجد الناس في العمل وفق الطبيعة واتجاهاتها المذكورة الى ان تجد الناس يتمتعون بحكومة عادلة، بكلمة اخرى اذا ماكان ايمان العراقي يتضمن عاطفة التبعية المطلقة للالهة فانة كان يتضمن ايضا بان الالهة جعلت العدالة اساس المجتمع، وهكذا نجد الملوك يتطلعون الى فهم مضمون ارادة الالهة ويتوون بشكل جوهري باتجاه تحقيقها. وفي هذه الحالة ليس بامكان الملوك الا ان يتطلعوا هم بدورهم الى تحقيق هذه العدالة(٣٣).

ويبدوا من خلال هذه الافكار ان حكم العاهل سيكون مباركاً من قبل الالهة بقدر ما سيسير كل شيء على ما يرام مابين الناس والنصوص التي تشير الى انصراف الارادة الالهية اتجاة تحقيق المتطلبات اللازمة

لخير الناس تبدوا عديدة نذكر منها ما جاء باسطورة ((انكي)) الذي يقول فيها[٣٤].

انا الذي ياتي الرخاء الكامل والتلال
وضاعف انكي الاكـــــــــوام
ومع انليل نثر الخير في البــــــلاد

وفي هذه الاتجاه ذهب السومريون وضمن هذا الاعتقاد في عقيدتهم (الدينية) في ان لكل موجودا كوني له قواعده، وقوانينة الخاصة وفقاً للخطة التي وضعتها الالهة الذي خلقتة وهي تسمى(مه me) وتعني الاعالي او السماء وتشمل قائمة(مه me). معنى ذات ودلات مختلفة منها السيادة، العرش، التاج، الحقيقة، القانون، الموسيقى، القوة، الحكمة، الصراع، السلام، الحكم، القضاء[٣٥]، وهكذا وضع السومريون الكثير من الاسماء المقدسة التي تبنى عليها علاقاتهم فيما بينهم ونشاطهم العام ومعرفتهم في التمسك بالالتزام الالهي.

وفي هذا الاتجاه تطورت الدولة واشتد جهاز العدالة كفاءة، وجعل العقاب يلاحق الجريمة بانتظام متزايد، وتبلورت فكرة مفادها ان العدالة شيء من حق كل انسان حيث تجسد ذلك في ظهور القوانيين ومنها قانون حمورابي كما سنرى لاحقا بحيث بات الناس يشعرون ان العدالة حق مشروع لامنة الشخصي الحاكم[٣٦].

ومما ساعد ذلك الاعتقاد على الانتشار ان فكرتهم عن الكون كانت مبنية على قاعدة للقانون. (نمط من القانون الكوني (الدولي) ويكفي ان نشير هنا ان الاله (نانا) الذي يعمل ويتمثل للالهه (انليل) ويقبل باحترام وكالته البشرية للعمل باسم اله المدينة يقول ((فليولم شلغي الافكار المتمردة وليجد،في فمه(؟)فراغ في اللوح الطيني– اقامة العدالة والاستقامة))[٣٧].

وبهذا نجد في الفكر السياسي العراقي القديم كثيرا من مقولات فلسفة القانون الطبيعي، وبالذات ماجات به المدرسة الرواقية، حيث لم يكن لينظر ذلك الفكر الى الانسان والطبيعة الى عنصرين متمايزين وبالتالي متجابهين، وانما العكس في ذلك كان يرى الانسان (المجتمع) كشيء مثبت في الطبيعة وكلاهما تحكمهما قوة كونية ((مقدسة)) فلا يوجد هنا ما يقيم التمايز بينهما، حيث ان العراقي القديم اعتقد فوق هذا المعيار ان الظواهر الطبيعية وكانها تجارب انسانية والى التجارب الانسانية كانها ظواهر طبيعية[٣٨] وهذا تماثل متكامل للرؤيا الحقيقية لفكرة القانون الطبيعي.

ثانيا: القوانين العراقية القديمة:

لان كان الفكر السياسي الاسطوري في العراق قديما قد استجلى لنا بعض من الملامح والمضامين او المعاني الاساسية لفكرة القانون الطبيعي فيمكن القول ان القوانين القديمة اشتركت في ايضاح تلك الحقائق الى جانب ذلك فان مصدرهما الموحد قد ساعد في استجلاء تلك الفكرة وايمان العراقيين

القدماء فيها والاخذ والالتزام القدسي بشانها.

ويبدو لنا انه كان لاعتقاد العراقيين القدماء بان القانون هو الوسيلة الاكثر عمومية والاكثر ثباتاً في تحقيق العدالة كون مصدره الالهه وان الاله هو ينبوع العدالة ومصدر القوانيين ونما مايصدرة الملوك من قوانيين ومارسيم ماهو الا بوحي الاله وتنفيذ لرغباتها، اثر كبير في احترام القوانيين وتقديسها والعمل على تطبيقها من قبل جمبع افراد المجتمع اما ابتغاء مرضاة الالهه او خشية لغضبها(٣٩).

وفي ضوء هذه الحقيقة التاريخية المكتشفة يمكن ان ندرك ووفق مقولة ول ديورانت في مقدمة مؤلفة (قصة الفلسفة) وهي ((القانون هو الظل المظلم للعدالة لاحد يراه)) والقانون بهذا المعنى يجد ذاته لايمكن ان يدرك على حقيقتة اذا عزل عن العوامل التي لها اثرها الثابت في نشوئه وفي تطوره، فالقانون هو بمثابة المؤسسة الحية بل هو انتاج انساني خالص يتاثر بكل مايؤثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفكرية...الخ وهكذا كانت مكامن التاثير ذاتها في القوانيين العراقية القديمة كما سيتم ايضاحة، حيث كانت الوسيلة الاكثر عمومية والاكثر ثباتا في تحقيق العدالة وان ذات بيعتا مقدسة مثلما كان القدماء من العراقيين يعتقدون بذاك وهوبهذا مثلا واضحا او على تجسيد اقرب المعاني الى مضمون القانون الطبيعي.

والكلام على القوانين العراقية القديمة كلام مسهب وكثير وكبير بيد اننا اخترنا النماذج الاتية لما يخدم اعراض البحث وعلى النحو الاتي:

أ. اصلاحات اور كاجينا: تشير المدونات القانونية المكتشفة في الالواح الطينية، ان اور كاجينا كان حاكما صالحا، وانه شرع تشريعات بعيدة عن الظلم الذي سبق عهده، حيث أعاد العدل والحرية الى المواطنيين، وازال الضرائب الشديدة ووضع حداً لاستعلاء من كان له مال على من لايملكة، وتشير بعض الالواح على انه اثر ذاك ظهر في ان ((بيت الفقير صار بجوار الثرى الكبير))(٤٠).

ونخلص من هذه الخلاصة المكثفة، ومفرداتها الحكم الصالح، العدل، الحرية، ازالة المظالم، المساواة، هي محتويات الاطار العام لتشريعات اور كاجينا الوضيعة، باتي التقدير القائم حاليا لمكتشفات العقل البشري وتحليله لكيفية استباط القانون الطبيعي في التطبيق في بيئة اجتماعية قيد التكوين ونجد في قول الفيلسوف الاجتماعي المعاصر جون هورمن مايؤكد ماذهبنا اليه بقوله ((فاللجوء الى القوانيين الطبيعية هو شكل من اشكال التسامي من المشكلات التي كان يعسر حلها، فالعقل البشري كان يجابه عدد من

العادات المتناقضة فيما بينها،فانة يسهل عليه ان يبحث عن بعض المبادئ الاساسية في العدالة وحسن المعاملة التي تسمو فوق العادات المتناقضة وترتفع فوق الواقع الذي يامر بالاخذ بها وتشكل النتيجة قياسا للحكم عليها))(٤١). ونجد في النص المذكورماينسجم مع اصلاحات اور كاجينا، كما انه ينسجم ومعالم محتوى القانون الطبيعي الذي اشارة اليه لويس مير قوله ((القانون موجود حين يتفق الناس ان اعمالا معينة تؤدي الى انتهاك حقوق الاخرين، كما انهم يتفقون ان الاذى يمكن ان يعوض فلذا فتسوى الخلافات رسميا))(٤٢).

ب. شريعة الملك اورنمو الذي يعد مؤسسا لسلالة اور الثالثة (٢١١١-٢٠٠٣ ق.م)(٤٣) والمعلومات التاريخية تشير ان الشعب الذي حكم العراق قبل مجيء الملك اورنمو هم الكوتيون وهم قبائل جبلية خارجية لاتملك اصولا حضارية ولهذا السبب لم يتمكنوا من الادارة البلاد ادارة صالحة فسات احوال العراق بسبب سيادة الفوضى واختفاء النظام وعدم التزامهم بالقوانين خلال حكمهم.

ولذلك بعد الثورة على الكوتين والتي كان من نتائجها مجئ الملك اورنمو لذلك اصبح واجب عليه ان يقوم بمحاولات اصلاحية لتفقد البلاد من الفوضى وعدم النظام الذي تركه الكوتين(٤٤).

واهم ما جاء بتشريعه المقدمة التي تشير الى استطاعة اورنمو المحارب الشجاع، ملك اور، ملك بلاد سومر واكدسيد مدينة اور، وبامر الالهة ارنمو استطاع ان يوطد العدالة في البلاد وان يزيل البغضاء والظالم والعداوة. وان مواد شريعتة التاسعة والعشرون مادة جاءت تاكيدا وتطبيقا لتلك الواردة في المقدمة(٤٥).

ج. لبث عشتار وقد دون هذا القانون في (١٩٣٤-١٩٢٣ ق.م).

والذي جاءت مقدمة لتوكد على توطيد العدالة في سومر وأكد ومنحهم حريتهم (ولبث عشتارهوخامس ملوك سلالة ايسن (١٩٣٤-١٩٢٣ق.م-٣٠١٧-١٧٩٤ق.م وحكم من ١٩٣٤-١٩٢٤ق.م)(٤٦).

ولعل من الاهمية ان نشير الى ماجاء بالمادة الثامنة والعشرين من قانونه الذي يعد غاية في العدال التي ترجمت بالنصر الاتي (اذا فقدت زوجة رجل نظرها اواصيبت بشلل فلايجوز اخراجها من البيت أي بيت زوجها،امراة ثانية فعلى الزوجة الثانية اعادنه ((مداواة)) الزوجية الاولى المصابة بالعمى والشلل))(٤٧).

د. قانون حمورابي: (١٧٩٢-١٧٥٠ق.م) وقد كان قانونه اول تشريع متكامل متقدم وتضمن ثلاثة عشر قسما

ومقدمة وخاتمة حيث عالج امور عديدة تكفي لتنظيم حياة دولة في القرن الثامن عشر قبل الميلاد، ودليل هذا الاكتفاء هو النهوض دولة متطورة استمرت لفترة غير قصيرة من عمر الزمن[٤٨].

وما يهمنا هنا تعلق بفكرة القانون الطبيعي، هو ماجاء بالمقدمة والخاتمة بغض النظر عن الانتقادات الواردة عليه بشان تغليظ العقوبات والتمييز الطبقي التي وردت في مواده حيث بدا حمورابي في تاكيده البالغ على شرعية قوانية وانها ماشرعت الا لتساعد على توطيد العدل واحقاق الحق وهداية الحكام والولاة في تطبيق الاحكام على الناس[٤٩]. ويكفي ان نختار ماجاء في المادة الثالثة والعشرين من قانونه التي اشارت ترجمتها ((اذا لم يقبض على السارق، فعلى المسروق ان يقسم امام الالهه عمما فقده، وعلى المدينه والحاكم الذي حصلت في ارضه ومنطقته السرقه ان يعوضه ماسرق منه)).

كما انهى حمورابي قانونه بخاتمه وصفها ول ديورانت بـ((انها من النادر ان يجد المرء في تاريخ القوانين ارق واجمل الالفاظ التي ختمت فيها))[٥٠].

حيث جاء فيها

هذه هي قوانين العدالة التي ثبتها
حمورابي الملك الكفئ
وفي احضاني حملت بلاد سومر واكد
لكي لايظلم القوى الضعيف
ولكي تكون العدالة لليتيم والارمل
ولكي امنح العدالة للمظلوم
ليت ياتي الملك الذي يظهر في البلاد من بعدي
ان يحافظ على كلمات العدالة التي كتبتها على قلبي
وعسى ان لايغير قوانين البلاد التي شرعتها.

الخاتمة: يتبن مما تقدم الان:

١- ان العراقيين القدماء يرجع اليهم الاوصول الاولى لنظرية القانون الطبيعي، كما عرفوا الكثير عما عرف حاليا من نظرية التعسف في استخدام الحق، ونظرية التضامن الاجتماعي وهذا ما جاء باصلاحات اور كاجينا، وقوانين لبث عشتار وحمورابي. وهذا يدلل على وجود وعي حقوقي وفكر سياسي مهما كانت طبيعتهما حيث استجاب ذلك لحل المشكلات والسيطرة عليها.

٢- ان البحث عن فكرة القانون الطبيعي ودراستها منذ عهد الحضارة اليونانية اغفال الحقائق التاريخية وبالذات في ميدان دراستنا العربية الاكاديمية والمختصة تستوجب التعديل والتصحيح.

٣- هناك فرق بين الاصول والتأصيل النظري،فلتاصيل النظري جهد مبدع، ولكن من غير تراكم الاصول فاكان هذا التاصيل، ودراسة الاصول تمدنا بترابط واشتراك المساهمات الانسانية كلا ضمن بعدها الزماني والمكاني،

حتى لا تولد الانطباع بانها وليدة بيئة واحده، او حضارة واحده، او فكر سياسي وقانوني واحد.

---

(١) انظر على سبيل المثال د.عبد الحي حجازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية، القانون، مطبعة جامعة الكويت، ١٩٧٢، ص١٧٨.

(٢) انظر د. حسن كيرة، المدخل الى القانون، منشأة المعارف، ط٥، الاسكندرية، ١٩٧٤، ص٩٩.

(٣) للتفاصيل انظر د. عبد الحي حجازي، مصدر سابق، ص١٧٩، وما بعها، وكذلك د. منذر الشاوي، المدخل لدراسة القانون الوضعي، دار الشؤون الثقافية بغداد، ١٩٩٦، الفقرات ١٩٠-١٩٢.

(٤) انظر جاك مارتيان، الفرد والدولة، ترجمة عبد الله امين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص١٥٥.

(٥) انظر على سبيل المثال د. عبد الحكيم حسن العيلي، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الاسلام، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٤.

(٦) The great idea, Asyntopion of greats books of the western wprld, vol1, chicogo, 1952, p.962.

(٧) Encyclopedia Britannica Vol2 London 1973 pp.20-223.

(٨) Dr. Riyath MAlgaisy, introdnction to study of law, Ubiversity of Baghdad, College of law 1998, P.80.

(٩) د. ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي، القانون الطبيعي المؤسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص٢٤.

(١١) المصدر نفسه، ص٢٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص٢٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص٢٥.

(١٤) انظر على سبيل المثال: د. اياد ملوكي، مجموعة محاضرات في تاريخ القانون، مطبوعة في الرونيو، صف اول قانون، ١٩٩٦-١٩٩٧. ود. هاشم المحافظ ود. ادم وهيب الندواي، تاريخ القانون، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٩، ص٥٠.

(١٥) جاك مارتيان، الفرد والدولة، ترجمة عبد الله امين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص٢٤.

(١٦) ول ديورانت، قصة الحضارة، ج٢، م١، ترجمة عبد الله امين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص٢٤.

(١٧) المصدر نفسه، ص٢٢، وكذلك للتفاصيل انظر:

Moscati Sabation, The tace of Ancient orient, valentine Mitcbell, London, 1960, pp.19-32.

(١٨) د. عبد الرضا الطعان ود.صادق الاسود، المدخل الى دراسة علم السياسة، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص١٥٦.

(١٩) د. عامر لسيمان، جوانب من حضارة العراق القديم، في العراق في التاريخ، دار الحرية لطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص٢٨٦.

(٢٠) جاك اتالي، افاق المستقبل، تعرب د. محمد زكريا، دار العلم، بيروت، ١٩٩٢، ص٤٦.

(٢١) انظر اطروحتنا لدكتواره، السيادة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الاساسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٥٩، وكذلك في تحديد معنى الاسطورة انظر المنجد في اللغة والادب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، ط١٨،بيروت، ١٩٦٥، ص١.

(٢٢) جان بوتيرو، بلاد الفرادين، الكتبة، العقل، الالهه، ترجمة البيرابونان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩، ص٣٢٣.

(٢٣) انظر بهذا المعنى المنجد في اللغة والادب والعلوم، مصدر سابق، ص٣١.

(٢٤) انظر هـ. ف فرانكفورت، ما قبل الفلسفة، الانسان في مغامراته الفكرية الاولى، ترجمة جبرا ابراهيم جبرا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص١٢٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص١٢٦.

(٢٦) انظر جان بوتيرو، مصدر سابق، ص٢٣٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص٢٤٦.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٢٤٦.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٤٦.

(٣٠) انظر د. عبد الرضا الطعان، مصدر سابق، ص٥٥١-٥٥٢، وللمقارنة مع الرواقين انظر كذلك:

Dr Rugath M. Algacisy, op. cit., p.80

(٣١) القوس هنا للتاكيد على توافق الارادات للعمل وفق القانون الطبيعي من خلال "العمل مع الطبيعة".

(٣٢) انظر هنري فرانكفورت، مصدر سابق، ص١٣٨.

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٤٥.

(٣٤) انظر د. عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، مصر سابق، ص١١٢.

(٣٥) انظر جفري بارندر، المعتقدات الدينية لدى الشعوب، مصدر اسبق، ص٢٤.

(٣٦) انظر ثوركورد جاكوسين، اراضي الرافدين، في ما قبل الفلسفة، ترجمة جبرا ابراهيم جبرا، مصدر سابق، ص٢٤٥-٢٤٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ص١٧٦.

(٣٨) بهذا المعنى انظر عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادي النيل، مصدر سابق، ص١٢.

(٣٩) انظر د. ابراهيم عبد الكريم الغازي، تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية، مطبعة الازهر، الا ىرة، ١٩٧٣، ص٥٨.

(٤٠) ذكره، د. عبد الرضا الكعان دون ان يشير الى مصدره، في تاريخ الفكر السياسي الحديث، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٢، ص١٣٥.

(٤١) انظر اطروحتنا، للدكتوراه، مصدر اسبق، ص٦٠.

(٤٢) لويس مير، مقدمة في الانثروبلوجيا الاجتماعية، تجرمة وشرح شاكر مصطفى سليم، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨١، ص١٥٨.

(٤٣) انظر د. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار الشريد للنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص٤٤.

(٤٥) المصدر نفسه، ص٢٦-٢٧.

(٤٦) انظر اطروحتنا، المصدر السابق، ص٦٤.

(٤٧) انظر د. عامر سليمان، جوانب من حضارة العراق القديم، مصدر اسبق، ص٢٠٨.

(٤٨) د. محمد الدوري، ملامح حقوق الانسان في قوانين حمورابي، مجموعة بحوث في ندوة قوانين حمورابي، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٨، ص٧١.

(٤٩) انظر د. فوزي رشيد، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٥٠) انظر ول ديورانت، قصة الحضارة، ج٢م٢، المصدر السابق نفسه، ص١٩١.